

في الواجهة



حرية رأي لا تطبيع!

رداً على مقالة فؤاد عربي في «الأخبار» (الجمعة 22 حزيران 2012) حول منح «الجامعة الأميركية في بيروت» دكتوراه فخرية للصهيونية دوناً شلالاً، جاءنا من قسم العلاقات مع الإعلام في الجامعة الرد الآتي: نقول بملء الثقة إن الجامعة الأميركية في بيروت حية ومزدهرة، ففي نهاية الأسبوع الماضي تخرج أكثر من 2050 من طلاب البكالوريوس والدراسات العليا، انضموا إلى قافلة من 55 ألف منخرج موجودين حول العالم أفادوا من تعليم وفترته أفضل جامعة في العالم العربي. لذلك نرفض ما ورد في العدد المذكور، وسنرد الجامعة هنا على بعضه:

1. عبر تاريخها، امتثلت الجامعة الأميركية في بيروت دائماً للقوانين اللبنانية، وخصوصاً قانون مقاطعة إسرائيل، الصادر بتاريخ 23 حزيران 1955.

2. إن ترشيح أفراد لنيل الشهادات الفخرية من الجامعة هو من عمل لجنة تضم أعضاء من مجلس الأمناء، والإدارة، وأساتذة، وطلاباً، واختيار الجامعة للمكتمين لا يكون أبداً بناءً على دعمهم للتطبيع مع إسرائيل.

وبالنسبة إلى الحائزة للدكتوراه الفخرية، ونا شلالاً، اختارت الجامعة شخصية أميركية - عربية بارزة لديها صلات عائلية قوية بلبنان للاحتفال بمنجزاتها المهنية العديدة في مجالات تتعلق بالتعليم والعناية الصحية والخدمة العامة.

إن لأئحة الأشخاص الذين كرمتهم الجامعة في الماضي غنية عن التعليق. ومعظمهم إن لم يكن كلهم لهم ارتباطات بالمنطقة التي تفتخر الجامعة بخدمتها، وهم أنوا مساهمات راسخة في مجالات الأكاديميا والخدمة العامة أو الإنسانية والفنون والثقافة والأعمال والإحسان والإعلام. وفي الأعوام الثلاثة الماضية، ومن بين الأفراد الاثني عشر الذين اختيروا لنيل الدكتوراه الفخرية، ثمانية ممن رشحهم أعضاء في الهيئة التعليمية.

3. نفي وجود سلّمين مختلفين لرواتب الموظفين الأميركيين واللبنانيين؛ إذ نعمل في سوق تنافسية سعياً وراء الموظفين والأساتذة الممتازين. والرواتب في الجامعة تُقرّر بناءً على المبررات العلمية والمهنية وسنوات الخبرة والجدارة. ولا ترتكز بأي حال من الأحوال على الهوية الوطنية أو الإثنية.

4. التعليقات حول رئيس الجامعة الأميركية في بيروت خيالية ومهينة ولا تستلزم الرد.

5. كمؤسسة مستقلة، الجامعة الأميركية ترفع لواء الحرية على جميع المستويات.

الجامعة الأميركية في بيروت تفتخر بعلاقاتها التاريخية بلبنان والمنطقة. ونحن باقون على التزامنا برسالتنا، وهي توفير تعليم ممتاز ودعم الأبحاث وتقديم خدمات وعناية طبية متفوقة.

قسم العلاقات مع الإعلام في الجامعة الأميركية في بيروت

انتهت طاولة الحوار الوطني إلى تأكيد المؤكد: لا ينزحزح حزب الله وتيار المستقبل عن موقفيهما المتصلبين من سلاح المقاومة. صارت الاستراتيجيا الدفاعية في طبعات ثلاث. واحدة لكل منهما، وثالثة لرئيس الجمهورية. هكذا باتت آمال التوافق صفرأ. لكن الطاولة مستمرة

نقولاً ناصيف

إثر انتهاء الجلسة الثانية عشرة لطاولة الحوار الوطني الإثنين الماضي، أجرى الرئيس فؤاد السنيورة وبعض المحيطين به في تيار المستقبل تقييماً أولياً لما أفضت إليه، وكزست انقساماً حاداً بين التيار وحزب الله حيال سلاح الأخير الذي أصر عليه. وخلص التقييّم إلى ملاحظات، من بينها:

1 - تجت رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد موقف الحزب من السلاح على نحو لا يفسح في المجال أمام أي تشكيك في تمسكه بنظرته هو إلى الاستراتيجية الدفاعية التي يريدتها، وهي استقلال المقاومة عن الجيش وإبقاء سلاحها في يدها وفي منأى عن الدولة. وأكثر من أي وقت مضى، كزس الحزب تناقضه مع تيار المستقبل وقوى 14 آذار، ولم يرسل أي إشارة إيجابية إلى مرونة محتملة على أفكار جديدة حيال مصير السلاح.

2 - لم تسفر الجولة الأخيرة من طاولة الحوار عن أي تقدّم في مناقشة سلاح حزب الله، وقادها الجدال المستفيض إلى مآهات السلاح. ثم إلى مواضيع لا تمت إليه بصلة مباشرة، ولا إلى سلاح المعسكرات الفلسطينية عندما استطرد بعض المتحاورين فحاضوا في مزارع شبعاً وترسيم الحدود مع سوريا والأوضاع المعيشية للمخيمات الفلسطينية وتمميتها، وفي الغان، بعيداً عن السعي إلى موقف جدي وحقيقي من مصير سلاح الحزب.

3 - لن تدفع النتائج السلبية للجلسة تلك إلى أي تفكير في مقاطعة الجلسات المقبلة للحوار، ولن يكون تيار المستقبل وحلفاؤه في قوى 14 آذار في وارد الانقطاع عنها، خصوصاً أن رئيس الجمهورية ميشال سليمان

ميسم زرق

لن يكسر «المستقبل» التثام طاولة الحوار، رغم عدم اقتناعه بجدواها. يعلم أنه «لن يكون هناك أي نقطة التقاء حول السلاح»، لكنه اتخذ قرار الاستمرار في المشاركة، كي «لا يتحمّل مسؤولية أي انفجار أمني داخلي». لا يقتنع تيار المستقبل ومن ورائه قوى 14 آذار بفائدة الحوار. قد يكون هناك القليل مما يُمكن القيام به لتقليل الشكوك المتبادلة، التي ستزداد حدة عند عتبة الاستراتيجية الدفاعية. سيذهب التيار إلى «بعيدا» متسلحاً بمواقفه المتصلبة. ليس صحيحاً أنه سيقرر

تحدّث عن تصوّر لديه سيرضه في 24 تموز، ممّا يُحتّم منح الرئيس فرصة إضافية لمُدّ الحوار بقواسم مشتركة حيال مصير سلاح الحزب. تذهب قوى 14 آذار إلى الجولة المقبلة للإصغاء إلى تصوّر رئيس الجمهورية. وهو سبب كاف كي لا تحمل الجلسة الثالثة عشرة قبل أن تنعقد وزير ما الت إليه الجلسة الثانية عشرة. بل ينظر إليها تيار المستقبل على أنها استحقاق رئيس الجمهورية قبل أي طرف آخر إلى طاولة الحوار.

4 - لم يطرح السنيورة استقالة حكومة الرئيس نجيب ميقاتي كهدف في ذاته، وإنما كجزء من خطة إنقاذية يتوافق عليها طرفا طاولة الحوار، تخوض في كل أسباب الاضطراب الأمني بدءاً بالسلاح الفلسطيني خارج المخيمات مروراً بسلاح المدن وأمن الحدود الشمالية والشرقية مع سوريا والمرحلة الانتقالية المرتبطة بوضع سلاح حزب الله في إمرة الدولة اللبنانية. مع ذلك، يدرك السنيورة وتيار المستقبل وحلفاؤهما أن الفريق الآخر لن يوافق على إطاحة حكومة ميقاتي في الوقت الحاضر، ولا تعدو الاقتراحات المتدولة ذرأ للرماد في العيون. قبل ذلك أرسل حزب الله إشارات إلى السعودية أوجت بانفتاحه على تغيير حكومي، فلم تصدّقها المملكة تماماً.

5 - تطابقت مطالعتنا السنيورة والرئيس أمين الجميل واتسمتا بمنحى إيجابي وصلب. ورغم تمايز موقفي الرجلين، وكذلك بين الجميل وتيار المستقبل وحلفاء آخرين في قوى 14 آذار من الأزمة السورية والنظام السياسي اللبناني وبكركي، تحدّثنا بلغة واحدة من سلاح الحزب. يلتقي الرجلان على البقاء إلى طاولة الحوار، وعلى أن الوضع خطير ويتطلب تغييراً حقيقياً عبر صراع سياسي وتصعيد رفض السلاح على الطاولة وخارجها لتثبيت ربط نزاع الخروج من طاولة الحوار غير مُجد، كما أن استمرار الاشتباك السياسي لا يقتصر عليها، بل يشمل آلاف الساعات على القنوات التلفزيونية وعلى آلاف صفحات الجرائد.

لا يحجب ذلك استمرار تباين الرأي في تيار المستقبل بين من يريد المضي في الحوار، ومن يريد الخروج منه. لكن التقييّم الاولي هذا، المطبوع بمسحة تشاؤم، أبرز لتيار المستقبل معطيات:

أولها، رغم مشاركته في طاولة الحوار بلا أوهام حيال ما يمكن أن يتوقعه من حزب الله، إلا أن مداخلة السنيورة وحلفائه توخّت تسجيل مبدأين لا يسع أي من الجالسين إلى الطاولة إنكارهما:

- تأكيد التوافق الوطني على دولة واحدة وسلطة مركزية واحدة تستغلان الدستور، والعمل عبر طاولة الحوار على تحقيق الهدف الذي يؤوّل إلى الدولة الواحدة هذه. لاحظ تيار المستقبل أنه التقى ورئيس الجمهورية على هذه المقاربة التي أبرزها سليمان في جدول أعمال طاولة الحوار. إلا أن ما يعوزها تكريسها في إعلان مشترك على غرار «إعلان بعيدا» الذي صاغه الرئيس لجلسة 11 حزيران، واستوحى الكثير من بنوده من مبادرة الإنقاذ الأخيرة لقوى 14 آذار.

- تحييد لبنان عن المحاور الإقليمية والدولية الذي أقرّه «إعلان بعيدا»، وشكّل قاسماً مشتركاً مع حزب الله قبل أن يتنصل منه لاحقاً ويقلّل أهميته.

ثانيها، حضر رعد إلى طاولة الحوار بمطالعة بالغة الوضوح والتصلب في أن، وهي الإصرار على استراتيجية دفاعية لحماية لبنان تنطلق من

الاعتراف بكيانين عسكريين مستقلين هما الجيش والمقاومة، والحض على التوافق على إيجاد الوسائل الكفيلة بتكاملهما. لم يكن الموقف جديداً، وكان الحزب قد كززه إلى طاولة الحوار وخارجها، إلا أنه لم يُشر مرة -وبالنبيرة التي أفصح عنها الإثنين - إلى الإصرار على هذه الثنائية. في ما مضى تذرّع بالبيانات الوزارية للحكومات المتعاقبة عن معادلة الجيش والمقاومة والشعب. واقتربت هذه الحجة بغطاء السلطات الدستورية، وبذرائع وأعداء شتى من دون أن يجهر الحزب تماماً بأن لا استراتيجية دفاعية إلا في ظلّ جسمين منفصلين كلياً ومتجاورين هما الجيش والمقاومة، يقتضي السعي إلى تكاملهما وفق رؤية الحزب نفسه. يُمارس الاستراتيجية الدفاعية من دون إظهار تناقضها مع الدستور وكيان الدولة الواحدة والسلطة العسكرية الواحدة.

أبرز حزب الله تناقضاً حاداً بينه وبين قوى 14 آذار ورئيس الجمهورية على

أرسل حزب الله إشارات إلى السعودية أوجت بانفتاحه على تغيير حكومي (هيثم الموسوي)



«التيار الأزرق»: مرغمون على الاستمرار في الحوار

من هنا، ينطلق المسؤولون للحديث عن «الحجج غير المنطقية التي يحاول حزب الله ترويجها للحفاظ على سلاحه، من خلال الحديث المتواصل عن عدم وجود دولة حقيقية قادرة على الإمساك بزمام هذا السلاح، وذلك للحووّل دون دمجته تحت مظلة إستراتيجية دفاعية وطنية».

في نهاية المطاف، يعترف المسؤولون بأن «لا ضمانة يمكنها أن تردع الحزب عن التقلّت من أي تعهد يمكن أن يأخذه على عاتقه أمام الأطراف المتحاوره». أما التبرير، فيبقى دائماً «العودة إلى تجربة العام 2006، عندما أغرق حزب الله لبنان بحرب مع إسرائيل، لم يكن

الطاولة من دون انتظار النتائج». السبب يعود، بحسب هؤلاء، إلى «محاولة فريق 14 آذار قطع الطريق على حزب الله لعدم القيام بأي مغامرة أو خطوة انتحارية من شأنها أخذ البلاد نحو انهيار واسع النطاق».

صدر حكم تيار المستقبل على طاولة الحوار. الفشل ولا شيء غير الفشل. خصوصاً أنه مقتنع بأن «الفريق الآخر يحمل مشروعاً مضاداً للدولة»، وبشكل أعمّ يذهب إلى حد الحسم «بعدم جدوى النقاش المستفيض حول إمكانية وضع خريطة تتيح نقل سلاح حزب الله ليصبح تحت إمرة الدولة اللبنانية».

في الجلسة المقبلة إمكانية الاستمرار على ضوء الاستراتيجية الدفاعية التي سيقدّم رئيس الجمهورية ملفاً كاملاً عنها، فهو «سيُنجه مرغمأ إلى بعيدا، كي يوفّر على نفسه وعلى اللبنانيين أزمة جديدة في الشارع». رسمياً، يغلف المستقبلون موقفهم بالحديث عن الحرص على الوضع الأمني. لكن بعضهم يقولها بصراحة: إنه امر الملك السعودي.

يُقر المسؤولون في التيار بأن «أحداث الأسبوع الماضي هي أكثر التطورات إثارة للقلق في لبنان منذ أيار 2008». يعترفون بأنهم «محكومون بالمشاركة، وأن لا خيار آخر سوى البقاء إلى